الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار كآلية لترقية وتنظيم التنافسية المقاولاتية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها المقاولاتية في انعاش الاقتصاد الوطني؛ ما دفع الدولة الجزائرية الى مضاعفة جهودها من خلال اصدار مجموعة من القوانين والمراسيم وانشاء مجموعة من الوكالات واتخاذ مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية سعيا منها الى تطويرها وتنظيمها وتشجيع المنافسة بينها لجعلها أكثر فاعلية في النهوض بالاقتصاد خارج المحروقات، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار أصبحت لها مكانة ودور فعال في السياسات الاقتصادية الوطنية المساعدة في تنظيم التنافسية المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنظيم، ANDI، غليزان.

Résumé :

Cette recherche vise à apparaitre l'importance qui est accordée aux L’Entrepreneuriat dans l'économie nationale; le paiement de l'État algérien à redoubler d'efforts par une série de lois et de décrets, de créer un groupe d'organismes et d'adopter un ensemble de politiques économiques et sociales afin de les développer et de son organisation et de promouvoir la concurrence entre eux afin de la rendre plus efficace dans le développement économique en dehors de combustibles, et entre ces organes Nous avons l'Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), qui par son expérience dans le domaine de le développement de l'investissement ont du rôle efficace dans les politiques économiques nationales d'aide à l'organisation des concoures de L’Entrepreneuriat .

Les mots clés : L’Entrepreneuriat, Régulation, ANDI, Relizane.

تمهيد:

يعتبر قطاع المقاولاتية أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية ومصدر حيوي وأساسي لانعاش بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات بتوسيع وزيادة القدرات الانتاجية، وتحقيق التنوع الاقتصادي وخلق الثروات وتحقيق فرص العمل وبالتالي تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية كأساس للوصول للتنمية الاقتصادية، لذا كان لابد من تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة عامة وقطاع المقاولاتية بصورة خاصة السعي لتنظيمه وبعث روح المنافسة لأجل تنويع الاقتصاد الوطني بحيث كانت لها عدة محاولات لتنظيم وخلق التنافسية المقاولاتية ركزت في مجملها على مدى فعالية هيئات الدعم والمرافقة، وسوف نحاول في هذه الدراسة تحليل سياسة الدولة في تنظيم تنافسية المقاولاتية من خلال دراسة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومدى مساهمتها في ذلك، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: **ماهي سياسة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في تنظيم التنافسية المقاولاتية؟**

للإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول: المقاولاتية وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية**
- ✓ **المحور الثاني: سياسة دعم وكالة ANDI للمقاولاتية (حالة ولاية غليزان)**

المحور الأول: المقاولاتية وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية

1. مفهوم المقاولاتية:

يوجد عدة مفاهيم متعلقة بالمقاولاتية وهذا نظرا لاستعمالها في مجالات مختلفة، نذكر منها:

المقاولاتية ظاهرة تنظيمية: تعتبر المقاولاتية أنها "عملية انشاء منظمات جديدة أو مجموع الأنشطة التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة"، [1] حسب هذا المفهوم فان عملية انشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن

التأثير المتبادل للعديد من العوامل المتنوعة كالأفكار والخبرة، وأنها تعني ظهور منظمة تحولها الى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة.

المقاولاتية استغلال للفرص: تعرف المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات، والفرصة تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل.

المقاولاتية ازدواجية بين الثنائية(الفرد – خلق القيمة): حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Morin وهو يندرج ضمن ديناميكية التغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته. [2]

2. **أدوار المقاولاتية:** يرتبط مفهوم المقاولاتية بإنشاء المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة واستغلال الطاقات العاطلة وجعلها منتجة تساهم في التنمية الاقتصادية، وعلى اعتبار أن المؤسسات الصغيرة هي العنصر الأساسي في الاقتصاد الوطني لذا سنقوم بالتركيز لإيضاح أدوارها الاقتصادية والاجتماعية .

- ✓ **الدور الاقتصادي للمقاولاتية:**

1. **رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:** تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه

يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، ومن ناحية أخرى، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.[3]

2. **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.
3. **تدعيم التنمية الإقليمية:** تتميز المقاولات بقدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.
4. **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:** تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية

بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة. [4]

5. **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة** :تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الانتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية. [5]
6. **زيادة الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة. [6]
7. **تكوين الكوادر الفنية والإدارية :تؤدي** الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية.[7]

- ✓ **الدور الاجتماعي للمقاولاتية:**

1. **زيادة التشغيل:** إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال.[8]
2. **عدالة توزيع المداخيل:** إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات. [9]

3. **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:** ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى. [10]

4. **ترقية روح مبادرة:** تأكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين . [11]

المحور الثاني: سياسة دعم وكالة (ANDI) للمقاولاتية

أولا: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر ونذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها تضم مهام ووسائل باقي الهيئات، وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في اطار هيكل موحد.

1) تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في ايطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص،[12]وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك وحيد غير ممركز وموزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمارات وذلك من خلال القيام بالمهام التالية[13]:

- الاستقبال وتمكين المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم؛

- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية؛
- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير الحافظة المالية والعقارية.

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم ممثلي: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري CNRC، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان "الاشهار القانوني".

2) مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

لعل من أبرز الأهداف للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين وذلك عن طريق:

أ) مرحلة الإنجاز:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب) مرحلة الإستغلال:

وتكون لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

و تمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند إنطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها. [14]

ثانيا: دراسة وصفية للمشاريع المدعمة من طرف (ANDI) في ولاية غليزان

تحظى ولاية غليزان كباقي ولايات الوطن بالدعم المالي من طرف **ANDI** وهذا من خلال الشباك الوحيد اللامركزي فهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي شمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل من وقت لأخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، وكذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وايصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.

أ) توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط (2002-2015):

يمثل هذا الجدول عدد المشاريع المحلية المصرح بها خلال الفترة ما بين 2002 و2015 حسب النشاط

الجدول رقم:01 توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية غليزان

القيمة(مليون دج)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
النقل	378	10 567	2 006
البناء ، الأشغال العمومية و السكن	244	29 434	4 076
الصناعة	133	137 937	15 230
الخدمات	49	9 818	753
الفلاحة	29	2 964	248
السياحة	4	2 485	297
الصحة	4	1 007	127
المجموع	**841**	**194 212**	**22 737**

المصدر: www.andi.dz

ب) القطاعات المهيمنة:

- **الشكل رقم 01: عدد المشاريع المصرح بها**

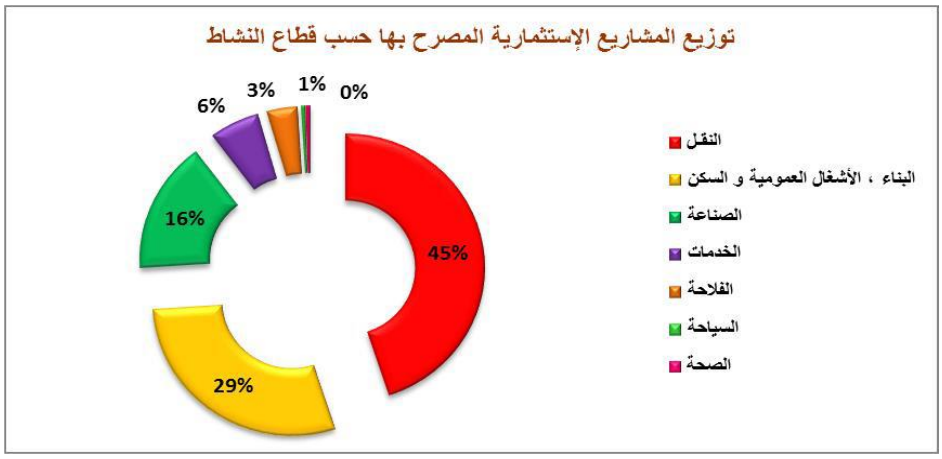

المصدر: www.andi.dz

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن قطاع النقل يسيطر على عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال هذه الفترة بنسبة 45% وهذا نظرا لاهتمام المستثمرين في مجال النقل بهذا القطاع لأنه كان يعاني من النقص قبل هذه الفترة يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 29% ثم قطاع الصناعة بنسبة 16% ثم باقي القطاعات(خدمات، فلاحة، سياحة، صحة) بنسب قليلة على التوالي.

- **الشكل رقم 02: القيمة المالية**

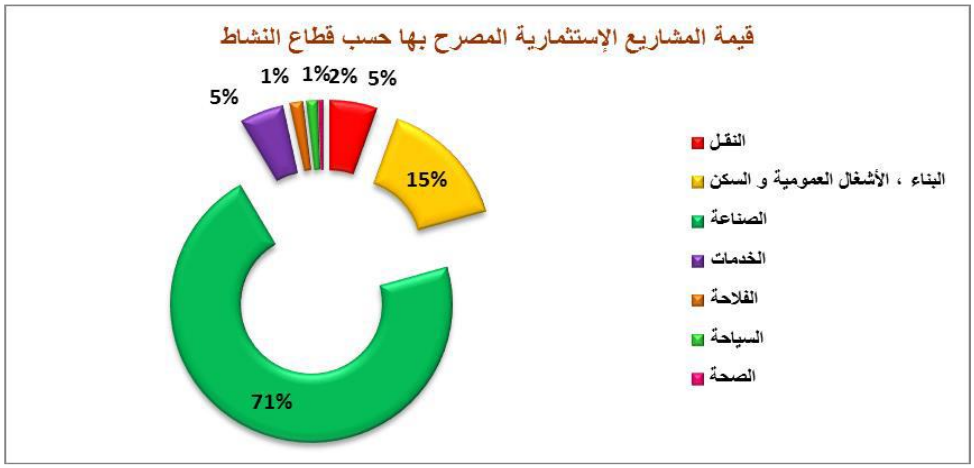

المصدر: www.andi.dz

من خلال الجدول اعلاه نجد ان71% من المبالغ الاستثمارية المنجزة هي في قطاع الصناعة إذن هناك هيمنة لهذا القطاع في الولاية يليه قطاع الأشغال العمومية والبناء والسكن بنسبة 15% وقطاع الخدمات بنسبة5% .

- **الشكل رقم 03: مناصب الشغل المباشرة المصرح بها:**

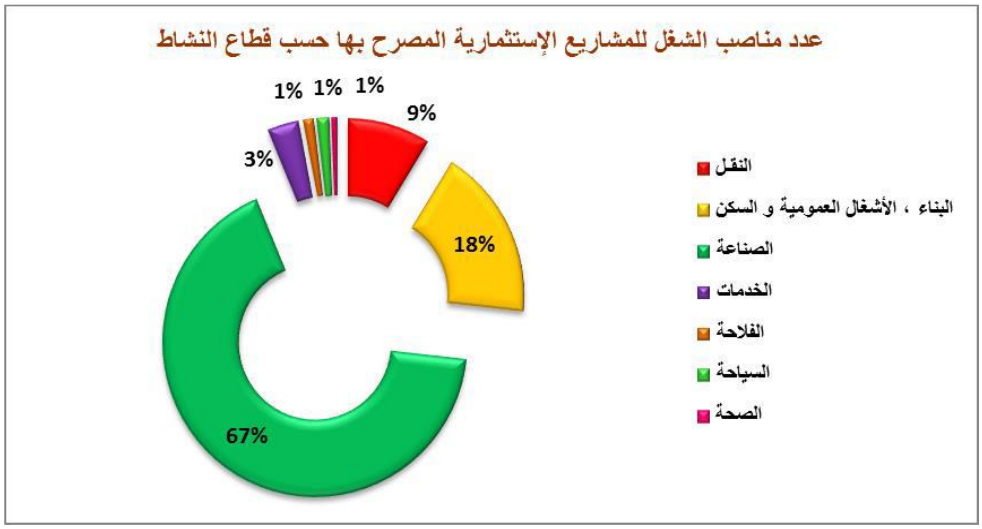

المصدر: www.andi.dz

بينما في هذا التمثيل يلاحظ أنه حسب مناصب العمل المستحدثة، كذلك قطاع الصناعة استحوذ على أكبر نسبة في استحداث مناصب العمل ب 67 %ثم قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 18% بينما قطاع النقل فقدر ب 09 %.

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى التأكيد على مدى أهمية قطاع المقاولاتية في التنمية الاقتصادية من حيث انشاء مؤسسات تعمل على توفير احتياجات السوق المحلية الى جانب التصدير للخارج وتوفير فرص عمل، ومدى أهمية الهيئات المدعمة له في النهوض به بتنظيمه وخلق المنافسة فيه لأجل تشجيعه عن طريق الدعم المالي والتوجيه، وبالتالي لابد على الدولة اعطاء المزيد من الأهمية للقطاع المقاولاتي في الجزائر.

المراجع:

1- Alain Fayolle, **ENTREPRENRAIT**, Dunod, paris, année 2004, p 29.

2- الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم العالي**، اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 11.

3- عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007 ، ص03

4- ناصر مراد، **دور** ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص216

5- خذري توفيق وحسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات، مداخلة في الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري، جامعة الوادي، سنة 2013، ص 06.

6- عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، مرجع سابق ، ص04.

7- عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، مرجع نفسه ، ص 05.

8- الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم العالي**، مرجع سابق، ص46.

9- ناصر مراد، ، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 218.

10- بوسف بودلة وعبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، سنة 2012 ، ص05.

11- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 218.

12- الأمر 03-01، الجريدة الرسمية، العدد 47، 4 اوت 2001، ص 04.

13- بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، سنة 2001، ص08.
14- www.andi.dz